هل قرر ابن سلمان التخلص من معارضيه بإعدامهم

في خطوة فجرت جدلا واستنكارا في الأوساط الحقوقية، أعدمت السلطات السعودية المواطن "نومان الظفيري" بعد محاكمته، حيث اتهمته بارتكاب "أفعال مجرمة تنطوي على خيانة وطنه، وتبنيه منهجا إرهابيا"، بحسب نص ما ورد في بيان لوزارة الداخلية السعودية.

وفيما أكد نشطاء أن حكم الإعدام هذا يأتي على خلفية قضايا رأي ومعارضة للسلطة الحاكمة، أشار البيان إلى أن حُكم القتل نفذ بالمواطن نومان الظفيري "لارتكابه أفعالاً مجرمة تنطوي على خيانة وطنه وتهدف إلى الإخلال بالنظام العام للدولة وزعزعة أمن المجتمع واستقراره، وتبنيه منهجًا إرهابيًا يستبيح بموجبه الدماء والأموال والأعراض، وتأييده للفكر الإرهابي والأعمال الإرهابية".

وكشفت الوزارة أنه بناء على ما توفر لدى الجهات الأمنية من معلومات تم القبض بتاريخ 6-6-1442 على " نومان بن عافت بن مضحي الظفيري" سعودي الجنسية، وانتهى التحقيق من قبل النيابة العامة -بحسب وزارة الداخلية- إلى توجيه الاتهام للمذكور بارتكاب تلك الأفعال المجرمة.

وكشفت بيان الوزارة أن حكم القتل تم تنفيذه يوم السبت 1445-10-18الموافق 2024-4-27 بمنطقة الرياض.

وأثار حكم الإعدام هذا بحق المواطن المدعو "نومان الظفيري" انتقادات حادة للسلطات في المملكة، وأكد البعض أن هذا الحكم يأتي في سياق التنكيل بالمعارضين لولي العهد عبر التهم الفضفاضة الجاهزة دائما "شماعة الإرهاب وتهديد أمن الدولة".

وفي هذا السياق قال الكاتب أحمد بن ربح:"أعدمت السلطات السعودية اليوم أحد مواطنيها (نومان الظفيري)، ويشير بيان لوزارة الداخلية السعودية بأن الاعدام جاء على خلفية تهم تتعلق بالرأي للظفيري ومعارضته للسلطة الحاكمة."

وبحسب تقرير لمنظمة "Watch Rights Human" فإن المملكة العربية السعودية هي واحدة من أكبر الدول التي تنفذ أحكام الإعدام في العالم.

وقد وثّقت منظمة العفو الدولية العديد من الحالات التي حكمت فيها السلطات على أشخاص بالإعدام بتهم واهية، بدءاً من بضع تغريدات على موقع تويتر وحتى جرائم تتعلق بالمخدرات، وذلك في أعقاب محاكمات جائرة للغاية ولم تفي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفي تناقض واضح مع وعود المملكة العربية السعودية المتكررة بالحد من استخدامها لعقوبة الإعدام، فقد أعدمت السلطات السعودية عام 2022 – 196 شخصًا.

وهو أعلى عدد سنوي لعمليات الإعدام سجلته منظمة العفو الدولية في البلاد خلال الثلاثين عامًا الماضية. ويزيد عدد عمليات الإعدام في عام 2022 بثلاث مرات عن عدد عمليات الإعدام التي تم تنفيذها في عام 2021، وأعلى بسبع مرات على الأقل من الرقم المسجل في عام 2020.

وفي العام الماضي 2023 تم إعدام 100 شخص، مما يكشف عن استخفافها المروع بالحق في الحياة.

وفي يوليو/تموز 2023، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية على محمد الغامدي بالإعدام فقط بسبب تغريدات انتقد فيها السلطات السعودية.

وقال شقيقه، الدكتور سعيد بن ناصر الغامدي، لمنظمة العفو الدولية إن حكم الإعدام كان بمثابة عمل انتقامي ضد آرائه السياسية.